

## تركيا والعالم بعد ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦

### ملخص

من الواضح أن تاريخ ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦ بات يمثل حدثاً بارزاً في تاريخ تركيا المعاصرة، وهو تاريخ المحاولة الانقلابية الفاشلة في البلاد التي أدت إلى مقتل العشرات من المواطنين الأتراك. ورغم أن المحاولة تم إفشالها صبيحة اليوم التالي، غير أن تداعياتها الداخلية والإقليمية والدولية وانعكاساتها على السياسة الخارجية التركية ما زالت فاعلة. وفي هذا السياق يأتي هذا الكتاب الذي يصدره مركز دراسات الشرق الأوسط ليسلط الضوء على "تركيا والعالم" بعد ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦.

يُعدّ هذا الكتاب نتاج أربعة من الأنشطة والأعمال العلمية التي عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦؛ أولها ندوة "محاولة الانقلاب في تركيا: الدلالات والتداعيات" في تموز/ يوليو ٢٠١٦، وثانيها حلقة عصف ذهني عقدها فريق الأزمات العربي- ACT التابع للمركز خلال الشهر نفسه، وثالثها ندوة "تحولات السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على أزمات المنطقة" في آب/ أغسطس ٢٠١٦، وآخرها تقرير فريق الأزمات العربي حول أزمة السياسة الخارجية التركية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦.

شارك في كتابة فصول هذا الكتاب عدد من المختصين الأردنيين والأتراك؛ الدكتور شعبان كردش مدير مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية في أنقرة- ORSAM، والأستاذ محمد زاهد غول الباحث المهتم بالعلاقات العربية- التركية وحركات الإسلام السياسي، والفريق المتقاعد الدكتور قاصد محمود الباحث الاستراتيجي وعضو فريق الأزمات العربي العامل في مركز دراسات الشرق الأوسط، والدكتور عزت جرادات وزير التربية والتعليم الأردني الأسبق، كما شارك في النقاشات عدد من النواب الأتراك الذين يمثلون مختلف الأحزاب التركية ومجموعة من الأكاديميين والسياسيين الأردنيين، وأخيراً قام بمراجعة الكتاب الدكتور سمير صالحه الباحث والأكاديمي التركي.

ينقسم الكتاب إلى قسمين رئيسيين، ويتناول القسم الأول "دلالات وتداعيات المحاولة الانقلابية الفاشلة في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦" في تركيا ويتضمن ستة فصول تسلط الضوء على تلك الدلالات والتداعيات. ويحمل الفصل الأول من الكتاب عنوان "محاولة الانقلاب الفاشلة: القصة والبيئة السياسية"، ويناقش هذا الفصل ثلاث مسائل؛ الأولى هي تغلغل حركة الخدمة في أجهزة الدولة التركية، وخصوصاً منذ عام ٢٠١٠؛ حيث كان هناك تعديلات دستورية وتغييرات رئيسية في النظام القضائي استغلها غولان

لخلق مزيدٍ من الضغط والتأثير على النظام القضائي، وللضغط على حزب العدالة والتنمية من أجل تنفيذ هذه التغييرات، وهو الأمر الذي مكن الحركة من الحصول على مزيدٍ من النفوذ في أعلى مستويات النظام القضائي في البلاد. وتتمثل المسألة الثانية في قرار تنفيذ الانقلاب، فقد أدركت جماعة غولان، بحسب كاتب الفصل، أن الوقت قد حان للقيام بانقلاب عسكري بسبب عملية التطهير التي حصلت في جهاز الشرطة عام ٢٠١٢، ووجود تسريبات لمسؤولي شرطة بشأن تخطيط حكومة العدالة والتنمية لاعتقال أنصار حركة غولان في الجيش يوم ١٦ يوليو/ تموز، ومن هنا كان قرار تنفيذ الانقلاب. أما المسألة الأخيرة التي يبحثها هذا الفصل، فهي إفشال الانقلاب والسيطرة عليه، موضحاً بأن عملية تطهير الشرطة من عناصر ما يسمى بـ"الكيان الموازي" عام ٢٠١٢ كانت عاملاً مهماً جداً في السيطرة على محاولة الانقلاب عام ٢٠١٦، ولو لم تقم الحكومة بعملية تطهير الشرطة لكان من الصعب السيطرة على الأمور.

ويحمل الفصل الثاني من الكتاب عنوان "دلالات وتداعيات المحاولة الانقلابية سياسياً على المستوى المحلي والإقليمي"، ويستهل كاتب هذا الفصل الحديث عن تداعيات الانقلاب الفاشل على الوضع المحلي في تركيا، مشدداً على أن مجموعة متمردة من الجيش مرتبطة بحركة الخدمة هي من قاد هذه المحاولة الانقلابية. وينوه الكاتب إلى أن المخابرات التركية قد كشفت المحاولة الانقلابية قبل بضع ساعات من تنفيذها، وأعلنت هيئة الأركان بها ممّا أتاح اتخاذ إجراءات ساهمت بإفشال المحاولة عبر إصدار مجموعة أوامر عسكرية. ثم يتطرق الكاتب إلى المواقف الدولية من المحاولة الانقلابية وتداعيات تلك المواقف على الشعب التركي، ويركز على موقف الولايات المتحدة التي يقيم فيها غولان، مذكراً بدعوة أعضاء في الكونغرس الأمريكي إلى انقلاب عسكري في تركيا. كما يستشهد بامتناع رئيس جهاز الاستخبارات الأمريكية جون برينان عن الإجابة على سؤال حول ما إذا كان جهازه ضالماً أو على علم مسبق بمحاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، مؤكداً على "قناعة الشعب التركي" بوجود دور أميركا في المحاولة وشلوعها في كل الانقلابات العسكرية السابقة في تركيا.

وينطلق الكاتب بعد ذلك للحديث عن مواقف الدول العربية من محاولة الانقلاب التي بدت متفاوتة من وجهة نظره، ويشير إلى أن دولة قطر أيدت الشرعية الدستورية وأعلنت رفضها للانقلاب، وتبعتها السعودية وغيرها من الدول العربية. ويتوقع أن تنعكس علاقات تركيا مع الدول العربية إيجابياً بعد الانقلاب، وخصوصاً مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ معتبراً أن الموقف من التحديات القائمة لا يزال مشتركاً، وأن ثبات النظام السياسي التركي هو في صالح القضايا العربية العادلة.

ويشير الفصل الثالث من الكتاب وهو بعنوان: "الدلالات والتداعيات العسكرية لمحاولة الانقلاب" إلى تغلغل غولان في المؤسسة العسكرية منذ نهاية السبعينات من خلال البعد الديني الدعوي، وتأبيده

المعلن لانقلاب كنعان إيفرن عام ١٩٨٠، وهو الأمر الذي مكّنه من اختراق المؤسسة العسكرية. وحول الدلالات التي انطوت عليها المحاولة الانقلابية من الناحية العسكرية يُعدّ الفصل جملة من هذه الدلالات ومن أبرزها؛ تأثر المؤسسة العسكرية بالصراعات والخلافات السياسية وتراجع مستوى الضبط والربط العسكري، والخلل الكبير في سلسلة القيادة والسيطرة، وتراجع هيبة ونفوذ وسيطرة الجيش التقليدية في الدولة التركية، وقصور وتواطؤ واضح في عمل منظومة الاستخبارات العسكرية ومنظومة الأمن والمخابرات الوطنية، بالإضافة إلى تعدد المرجعيات القيادية والارتباطات الشخصية للقادة خارج إطار سلسلة القيادة، وتراجع مستوى الثقة البيئية للمرتبات والوحدات والصفوف العسكرية.

ويذكر الكاتب عدداً من أسباب فشل الانقلاب أهمها: أنّ الذي نفذ المحاولة ليس الجيش التركي كله، كما جرت العادة في الانقلابات السابقة، وإنما جزء منه، وكذلك رفض القيادة العليا العسكرية ممثلةً برئيس الأركان لهذه المحاولة، وتخبط المشاركين بالانقلاب وضعف التنسيق بينهم، ثم الكشف المبكر عن المحاولة والتحرك ضدها، فضلاً عن وقوف القوى الموازية للجيش ممثلةً بأجهزة الشرطة الخاصة إلى جانب السلطة الشرعية، وأخيراً سرعة الحشد المضاد.

وعن تداعيات المحاولة الانقلابية على الصعيد الوطني التركي يشير الفصل إلى اهتزاز صورة ومكانة الجيش، وتوسع الفجوة وتراجع الثقة بين المؤسسات الأمنية والعسكرية، وهو ما قد يؤدي إلى توسيع مساحات عمل ونفوذ المؤسسات الأمنية على حساب العسكرية.

أمّا الفصل الرابع من الكتاب بعنوان: "قراءة في الأزمة التركية على المستويين المحلي والإقليمي" فيرصد ردود الفعل الدولية والإقليمية أثناء وبعد المحاولة، كما يفصل في أسباب فشل الانقلاب، ومن بينها؛ ظهور إردوغان ومخاطبته الجماهير، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والنداءات عبر المساجد، والرفض الشعبي للانقلاب، وفشل الانقلاب في السيطرة على مفاصل الدولة. ويخلص الفصل إلى أنّ فشل المحاولة الانقلابية يتيح الفرصة للنظام لتقييم ومعالجة الاختلافات الثقافية والعرقية والأيدولوجية المفتوحة في السنوات الأخيرة، والتقارب مع المعارضة وتأجيل الخلافات لمعالجة النتائج السلبية للمحاولة ما يوفر فرصة إعادة بناء الجيش والقضاء بنهج توافقي.

وفيما يتعلق بالفصل الخامس من القسم الأول فهو مداورات ومناقشات الحضور والمشاركين التي ركزت على ضرورة بناء الجماعة الوطنية التركية بعيداً عن الحزبية والأيدولوجية، ودعوة الحكومة التركية لاستثمار اللحمة الشعبية التي تلت الانقلاب في تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، وإعادة بناء القوات المسلحة التركية بصورة احترافية بعيداً عن التدخل في الحياة السياسية.

ويحمل الفصل السادس والأخير من القسم الأول عنوان "محاولة الانقلاب في تركيا وتداعياتها الإقليمية"، وهو ملخص لقاء فريق الأزمات العربي مع د. شعبان كردش، ويبحث بعض الملابس السياسية التي تواجه تركيا على الساحتين العالمية والإقليمية في ضوء محاولة الانقلاب الفاشلة، ومن بينها التغييرات المتوقعة في دور وصورة تركيا إقليمياً وعالمياً، وما هو الدور المتوقع أن تلعبه تركيا في المنطقة والعالم. ويلخص الفصل أهداف المحاولة الانقلابية بالسعي إلى السيطرة على القيادة العليا للجيش، وإرسال الأوامر لفروعه، وكذلك السيطرة على التلفزيون الرسمي لإثبات أن الدولة أصبحت تحت حكم الجيش، وبالتالي إلغاء النظام السياسي الشرعي، وإحلال نظام آخر بديلاً عنه كما جرت العادة في الانقلابات السابقة.

ويعزو الفصل فشل الانقلاب إلى جملة أسباب، ومن أبرزها؛ عدم استطاعة الانقلابيين تحقيق الوحدة داخل الجيش، واستخدام الحكومة للشرطة والقوات الخاصة بطريقة فعالة، فضلاً عن أن الشعب التركي قد لعب دوراً حاسماً في إفشال الانقلاب. وبشأن انعكاسات الانقلاب، يشدد الفصل على أهمية هذا الانقلاب من ناحية إقليمية، خصوصاً في ضوء الأوضاع الدائرة في سوريا، والعمليات الحالية ضد حزب العمال الكردستاني في جنوب تركيا وشمال العراق، هذا بالإضافة إلى العمليات الداخلية التي تنفذها تركيا، وهو ما يزيد التأثير على الوضع الأمني في تركيا على المدى القصير والبعيد. ويتوقع الفصل لهذه المحاولة الانقلابية أن تُزعزع ثقة الحكومة بعناصر الجيش ومؤسسات الدولة ما سيؤدي إلى تراجع ملموس في بيروقراطية هذه المؤسسات، كما يتوقع أن يكون لها انعكاسات كبيرة على التوجهات السياسية لتركيا على المستويين الداخلي والخارجي. كما لا تخلو تداعيات هذه المحاولة من المضامين الاقتصادية، فقد تعتقد بعض الدول بأن تركيا مكان غير آمن للاستثمار أو السياحة. غير أن الفصل يختم بأنه ومن وجهة نظر بعيدة المدى لا بد وأن تحصد تركيا منافع مقاومة شعبها للانقلاب وحفاظه على الديمقراطية.

ويتناول القسم الثاني من الكتاب "التحولات في السياسة الخارجية التركية" وينقسم إلى فصلين، يحمل أولهما عنوان: "تحولات السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على أزمات المنطقة"، وهو في الأساس نتاج حوار جمع نخبة من زملاء مركز دراسات الشرق الأوسط وأربعة من النواب الأتراك، ويتضمن مداخلات النواب وإيضاحاتهم حول مجريات المحاولة الانقلابية وانعكاساتها على مجمل الأوضاع في تركيا والمنطقة على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على السياسة الخارجية التركية وعلاقات تركيا الدولية والإقليمية. ويخلص النواب في مداخلاتهم إلى أن فشل هذه المحاولة يفتح الباب أمام مراجعات شاملة من قبل النظام

السياسي التركي. ويتضمن هذا الفصل عدداً من مداخلات وتساؤلات الحضور والمشاركين، والتي تدعو في مجملها الحكومة التركية إلى إجراء مراجعات لسياساتها الخارجية.

أما الفصل الثاني بعنوان "أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية التركية ودور تركيا الإقليمي" فهو تقرير لفريق الأزمات العربي العامل في مركز دراسات الشرق الأوسط، ويتناول خلفيات الأزمة وتوصيفها وأسبابها ودوافعها وانعكاساتها على العلاقات العربية التركية وأزمات المنطقة السورية والعراقية واليمنية. كما يتناول اتجاهات التحول في السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها ومحدداتها والدور الإقليمي لتركيا الذي يتيح موقعها الجيوستراتيجي ومن بين هذه المحددات التحدي الأمني، والعامل الاقتصادي، الوضع الإقليمي، الوضع الدولي ويعرّج الفصل على مواقف الأطراف المعنية بالتحولات في السياسة الخارجية التركية تجاه كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وإيران، والسعودية، ومصر، وإسرائيل والفلسطينيين، والظروف والمستجدات المحيطة بالتحولات.

ويختتم الكتاب بعددٍ من التوصيات بخصوص السياسة الخارجية التركية أبرزها، مواصلة تركيا سياسة الانفتاح والمضي في مسار تفكيك الأزمات في علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية، وتوظيف ذلك في الدفع باتجاه استعادة الاستقرار في المنطقة والخروج من حالة الاضطراب والفوضى، والحرص على التوازن في علاقاتها السياسية مع الأطراف الإقليمية والدولية، وعدم السماح بتقدم العلاقات مع طرف على حساب آخر، وتجنّب التصعيد السياسي والإعلامي والابتعاد عن سياسة ردود الأفعال في إدارة العلاقات الإقليمية والدولية، والحرص على تسوية الخلافات عبر الحوار والقنوات الدبلوماسية، والحفاظ على الرصيد الشعبي وعلى الصورة الإيجابية للسياسات التركية تجاه شعوب المنطقة، حيث تحظى مواقفها بتأييد شعبي واسع في كثير من الدول العربية على خلفية انحيازها لصالح القضايا العربية والإسلامية، والحرص على البقاء في مربع المناصرين والداعمين للقضية الفلسطينية حتى في ظل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، والاهتمام بحمل مظلمة الشعب الفلسطيني والدفاع عن قضيتّه العادلة وعدم التراجع عن الموقف المشرف والأخلاقي الذي تتبناه تركيا تجاه القضية الفلسطينية، حتى لو اختلفت معها الفصائل الفلسطينية في بعض السياسات والمواقف.